

لا باسم ولا بصفة ولا بإشارة بل يكفي الاطلاق كقولنا اقتدا فان عينه
 اي بالاسم وعلى المأموم ان هذه اشترط وكذا قول ولا يات رجل بامرأة
 وكذا قول ولا قارى بامي وكذا قول وهو يعلم بصلاة وكذا قوله ولا حائل
 وكذا قول قويا منه والشارح سلك في تفسير الشرط وجه اخر
 لم تصح جمته وما جمعته فان كان زائدا على الاربعين ولم يعلموا بحاله
 صحت لهم والافلا لم يشترط ما ذكر اي فصيح صلاته مطلقا وما صلا
 المأمومين فان كان زائدا على الاربعين صحت لهم وان علوا انه لو
 بنوا الامامة فان نوي ذلك في الجملة هذه نسخة وهناك نسخة
 وهي فان كان ذلك اي الخط في تعيين المأموم في الجملة هذه هي
 القنواب فان نوي في النواصل خلافا ما لو نوي المأموم
 الاقدا في النواصل فانه يكره ولا نواب فيه ولكن تصح القدوة
 وتحصل احكامها من تحمل السهو والقرأة وغيرهما والفرق ان
 الامام مستعمل في الحالتين بخلاف المأموم فانه صير نفسه تابعا
 بعد ان كان مستقلا فاحتطت درجته بقي مسألة ثالثه وهي
 ما لو نوي المأموم الاقدا من اول صلاة نفسه ولكن كان ذلك
 في اخر صلاة الامام فان المأموم يترك الفضيلة كلها كما تقدم
 الثاني عدم تقدمه جعله زائدا من عنده مع انه يعلم من
 قوله صالم يتقدم عليه والاعتبار في حاصله ان احوال
 الامام ستة واحوال المأموم سبع فخص بستمه في ستمه باثنين
 واربعين مما اعتبروا به في المسابقة وهو في ذي الخلق بالكتفا
 وفي ذي الخلق بالعتق ومن ان يقف ان شرب في كيفية
 الاقدا وحاصله انه تارة يحصر ذكره قطم ثم يحى ذكر اخره يعني
 ذكر ان فاكثر او امرأة فاكثر او رجال حاضر من صبيان ثم خنا

لا يشترط فلا يحصل السمار بذلك بالنسبة للطرف الاخر ولا بد ان يشترط
 احد من دخول محل الجماعة فخرج بذلك ما لو اقيمت ببيت يحصل الاحتيا
 من دخوله فلا يحصل السمار بذلك شمار الجماعة الاضافة ببيان اي
 شمار هو الجماعة والمراد بالشمار العلامة فالجماعة ملاحظة على الصلاة
 والصلاة ملاحظة على الابان ويحتمل ان الاضافة من اضافة الموصوف
 للصفة اي شمار موصوف بالجماعة والمراد بالشمار الصلاة لانها علامة
 على الاسلام وان قلت اي حيث ظهر بها شمار وكذا لو تركها
 اي وكان الشمار متوقفا عليهم فلا يجب بل تسن ويكره تركها
 ولا على مسافر بل تسن فيه وفيما قبله ولا يكره تركها سواء في الارباب
 فيها فلا تسن ولا تترك لكنها خلاف الاولى وقيل مكرهه وعلى كل فيها
 نواب الجماعة بل ولا تسن اي ولا يكره اي ولا خلاف الاولى
 في المسجد اي وان قل جمعه في البيت افضل اي ولو قل جمعه
 في في المسجد افضل ومثلها النقل الذي تسن فيه الجماعة وكذا الضحية
 وصلاة الاستسباح وسنة الوضوء وسنة الرجوع من سفره ولبس
 لذوات الهيئات اي اذا خرج من باذن الزوج ولم تكن فتنة ولا نظر محرر
 والاحمر اثان اي عندنا وعند ابى حنيفة ثلاثة وهذا في غيرهم
 ر لا سيلا ظالم اي وفرض المسئلة ان تعلم ان الذي بناه ظالم مشهور
 بالظلم ولم يتحقق ان محل الصلاة بعينه حرام والافلا فصلا فيه مباح
 ولو احسن بمنزلة الاستسباح قبله فكانه قال يكره التطويل الا فيما
 لو احسب وان يعيدها مع من يري حوزا لا إعادة اي اذا كان المعبد
 اماما ساويا يعيدها مع مأموم ساقي لانه يري جوازها لامع مأموم
 حنفي او مالكين واما اذا كان المعبد مأموما ساويا فانه يعيدها ولو مع الام
 حنفي او مالكين فلا يشترط السوط المتقدم ولا يشترط تعيين الامام اي
 لا باسم